خطوات الإحلال تسير في الطريق الصحيح

188 وافداً يعملون في «التجارة» والجهات الحكومية التابعة

طارق عرابي

أظهرت بيانات إحصائية حديثة حصلت عليها «الأنباء» أن إجمالي أعداد الموظفين الوافدين العاملين لدى وزارة التجارة والصناعة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والجهات التابعة لها (هيئة أسواق المال، الهيئة العامة للصناعة، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووحدة تنظيم التأمين) بلغ مع نهاية مارس الماضي 188 وافدا، ما يؤكد أن خطوات إحلال الوافدين بالمواطنين تسير في الطريق الصحيح.

ووفقا للإحصائية، يتوزع الوافدون العاملون في وزارة التجارة على عدة جهات، إذ يبلغ عدد الموظفين الوافدين المستعان بخدماتهم لدى الوزارة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية 85 موظفا، فيما بينت الاحصائيات أن «التجارة قامت بإنهاء خدمات 28 عقد استعانة مع نهاية يوم 31 يناير 2021، فيما تم استثناء 39 عقدا من عقود الخدمات (فراش ـ سائق ـ مندوب)، وكذلك استثناء 8 عقود أخرى مبرمة مع مواطنين خليجيين، على أن تواصل «التجارة» تطبيق سياسة الإحلال للإعداد المتبقية والبالغ عددها 10 عقود اعتبارا من تاريخ 30 يونيو 2021. البيانات نفسها كشفت عن عدم وجود أي موظف غير كويتي يعمل في جهاز حماية المنافسة، حيث تبين التزام الجهاز بقرارات وسياسات مجلس الخدمة المدنية وتطبيقه لسياسة الإحلال بنسبة 100٪، كما تبين انه لا توجد أية درجات شاغرة لدى جهاز حماية المنافسة في الوقت الراهن.

أما على صعيد هيئة أسواق المال، فقد كشفت البيانات عن وجود 59 موظفا وافدا لدى الهيئة بنسبة وصلت إلى 14,8٪، وهؤلاء الموظفون موزعين ما بين فئة الوظائف الاستشارية بعدد موظف واحد، وفئة الوظائف التخصصية بعدد موظف واحد، وفئة الوظائف العامة (منسق ـ سكرتير تنفيذي ـ سكرتير رئيسي) بعدد 23 موظفا، وفئة الوظائف المساندة (موظف استقبال ـ سائق ـ مندوب ـ طباع ـ سكرتير) بعدد 34 موظفا. وقد سعت هيئة أسواق المال منذ نشأتها إلى مواكبة تنفيذ السياسة العامة للدولة في توظيف الكوادر الوطنية وإحلالها محل العمالة الوافدة، حيث أدى هذا السعي إلى بلوغ الهيئة نسبة الإحلال المطلوبة منها والمقدرة بـ 75٪ بل وتجاوزتها لتبلغ النسبة الحالية للكويتيين بالهيئة حاليا 85,2٪، علما أن الهيئة تقوم بمراجعة خطتها السنوية للقوى العاملة بما يدعم تنفيذ السياسة العامة للدولة، ويراعي في الوقت ذاته تلبية احتياجات الهيئة في تسيير وإنجاز أعمالها بالكفاءة والفعالية اللازمة.

على الصعيد ذاته، كشفت البيانات عن وجود 11 موظفا غير كويتي لدى الهيئة العامة للصناعة بنسبة تصل إلى 1,2٪ من إجمالي أعداد موظفي الهيئة، فيما يبلغ إجمالي أعداد الموظفين الكويتيين العاملين بالهيئة 923 موظف وبنسبة 98,8٪، ما يؤكد التزام الهيئة بأقل من النسبة المقررة للإحلال. أما على صعيد الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد بلغ عدد الوافدين العاملين في الصندوق 31 موظفا بكل المجموعات الوظيفية، حيث اكد الصندوق تقيده بقواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية. وفيما يتعلق بوحدة تنظيم التأمين فقد تبين أنها قامت بالاستعانة بعدد (2) موظفين وافدين الأول قانوني والثاني مالي، حيث إن الوحدة ما زالت قيد التأسيس وإعداد وإصدار اللوائح المنظمة لعملها، وبما أن الوحدة ما زالت في طور الانشاء، ونظرا لعدم اكتمال هيكلها الوظيفي، فلا توجد لدى الوحدة خطة إحلال لعدم وجود محل لها، مع تأكيد الوحدة على التزامها التام وهي بصدد تشكيل هيكلها الوظيفي بإستراتيجية الدولة في تكويت وظائفها.

- جهاز حماية المنافسة الجهة الوحيدة الملتزمة بقرارات الخدمة المدنية بنسبة 100٪
- «وحدة تنظيم التأمين» استعانت بوافدين «قانوني» و«مالي» وملتزمة بتكويت وظائفها

«وحدة تنظيم التأمين» تعدّل أسعار وثائق التأمين الإجباري للمركبات

طارق عرابي

أصدر رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين محمد العتيبي، قرارا حمل الرقم 23 لسنة 2021 بشأن تعديل قواعد إصدار وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري للمركبات).

وتضمن الملحق رقم 1 المرفق بالقرار رقم 23 لسنة 2021، قائمة بالأسعار المحددة لقيمة وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري) للمركبات داخل حدود الكويت، حيث تبدأ أسعار وثائق التأمين للسيارات الخصوصية من 18 دينارا بالسنة للسيارة ذات الراكب الواحد وتصل إلى 21 دينارا للسيارة ذات السبع ركاب (شاملة رسوماً سنوية قدرها دينار للإشراف والرقابة) وحدد القرار رسوم سيارة الأجرة بكل أنواعها والتي تبدأ من 3 ركاب وتصل حتى 7 راكب، حيث حدد القرار وثيقة التأمين لها تبدأ من 22 دينارا وتصل 28 دينارا، وذلك لمدة سنة واحدة، وسيضاف قيمة قسط التأمين السنوي البالغ 1,5 دينار عن كل راكب يزيد على 7 ركاب.

أما أسعار وثائق سيارات النقل العام والخاص للركاب، فتبدأ أسعار وثائقها من 29,5 للسيارة (6 ركاب) وتصل إلى 57,5 للباص (20) راكبا (يضاف لقيمة قسط التأمين «سنوي» 500 فلس عن كل راكب أكثر من 20 راكبا)، في حين تبدأ أسعار سيارات نقل البضائع والمهمات من 22 دينارا، وتصل إلى 26 دينارا على حسب عدد الركاب (يضاف لقيمة قسط التأمين «سنوي» دينار واحد عن كل راكب اكثر من 5 ركاب). وحدد الملحق رقم 2 قيمة وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور (التأمين الإجباري) للوحات التجارية والمركبات غير الكويتية القادمة عبر حدود الكويت، بواقع 10 دنانير للسيارة الخصوصية كتأمين لمدة أسبوع واحد لترتفع هذه القيمة بشكل تدريجي كلما زادت المدة حتى تصل إلى 41 دينارا عن السنة الواحدة. أما بالنسبة لسيارات الأجرة القادمة عبر الحدود، فتبدأ أسعار التأمين من 11 دينارا بالأسبوع وترتفع تدريجيا بحسب المدة، فيما تبدأ قيمة وثيقة تأمين سيارات نقل البضائع والشاحنات من 16 دينارا للأسبوع وتصل إلى 61 دينارا للسنة. وفيما يتعلق بسيارات النقل العام والخاص للركاب (الباص) فإن أسعار وثيقة التأمين الشهري لها تختلف بحسب عدد الركاب، حيث تبدأ وثيقة التأمين الشهري من 36 دينارا وتصل إلى 101 دينار على حسب عدد الركاب ومدة بقاء المركبة داخل الكويت. وحدد الملحق أسعار تأمين دخول الدراجات النارية بـ 6 دنانير للأسبوع وتصل إلى 26 دينارا بالسنة، فيما تم تحديد قيمة وثيقة تأمين دخول السيارات التي تحمل لوحات تجارية بـ 32 دينارا عن السنة الواحدة.

«فوربس»: 224 مليار دولار عجز ميزانيات دول الشرق الأوسط

محمود عيسى

قالت مجلة فوربس انه عندما أدت جائحة كورونا إلى إغلاق الاجواء وحظر السفر الدولي وخفض الطلب العالمي على صادرات الطاقة، كانت الأزمة الاقتصادية التي أعقبت ذلك شديدة التأثير بشكل خاص على اقتصادات الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ولكن لما كان التنويع الاقتصادي في حدوده الدنيا فضلا عن الاعتماد التاريخي لدول المنطقة على صادرات الهيدروكربون، فقد شهدت اقتصادات المنطقة دون استثناء تقريا انكماشا اقتصاديا حادا.

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فقد بلغت العاصفة حدها الاقصى لتقلص النشاطات في قطاع الضيافة والسياحة، وعمليات الإغلاق المطولة، وانهيار أسعار النفط لتتمخض عن عجز هائل بلغت قيمته 224 مليار دولار في ميزانيات دول منطقة مينا.

ونقلت المجلة عن مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي جهاد أزعور ان عام 2020 لم يكن له مثيل، حيث لم يتوقع احد شدة الصدمتين الأولى والثانية اللتين أثرتا بعمق على اقتصاد العالم الوباء والتدابير اللازمة لحماية الأرواح والسكان، أثر تراجع الطلب على النفط عالميا وانخفاض أسعار النفط تأثيرا عميقا على اقتصادات هذه الدول المصدرة للنفط».

وللتعافي من التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الوباء، تحولت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى قطاع التجارة الإلكترونية لتعزيز النشاط التجاري ودعم الميزانيات العمومية التي تعاني من التقلص. ومن حسن الطالع لهذه الدول ان يؤتي هذا القرار ثماره بالفعل، فعبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت دول الخليج رائدة في التحول على مستوى المنطقة نحو التجارة الرقمية وتجارة التجزئة عبر الإنترنت والأسواق الإلكترونية.

وتابع أزعور: «كانت هذه الأزمة مزدوجة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، فبالإضافة إلى

«الجمارك» تسمح لـ «أسمنت الكويت» بتصدير 250 ألف طن إسمنت

مصطفى صالح

أصدرت الإدارة العامة للجمارك الكويتية تعليمات جمركية رقم 35 لسنة 2021، والتي نصت على السماح لشركة أسمنت الكويت بتصدير كمية 250 ألف طن من الإسمنت، حيث يسري هذا القرار حتى إتمام تصدير كامل الكمية المذكورة أعلاه.

وفي تفاصيل القرار، فإن مديري الإدارات التوثيقية عليهم الإيعاز للمختصين لديهم وترصيد الكميات الصادرة من خلال النظام الجمركي الآلي، على أن يتم العمل بموجب هذه التعليمات من تاريخ صدورها في 4 أبريل 2021، على أن تنشر في عدد اليوم من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم).

أكدت أنها تخضع لرقابة «ديوان المحاسبة».. ولا توجد أي شبهات اختلاس بتعاملاتها

«هيئة الاستثمار»: لا شبهات اختلاس بمكتب لندن

نفت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، في بيان عبر صفحتها الرسمية على موقع «تويتر»، ما يتم تداوله عبر حساب شخصي بموقع «تويتر» يزعم من خلاله وجود اختلاس في مكتب لندن، حيث أكدت الهيئة أنها تخضع لرقابة ديوان المحاسبة، ولا توجد أي شبهات اختلاس في تعاملات الهيئة، والهيئة تحتفظ بحقها القانوني في المساءلة والملاحقة القضائية تجاه من يروج هذه الشائعات.

«البترول الوطنية» تشغل وحدة التكسير الهيدروجيني بمصفاة ميناء عبدالله

كونا: أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية عن تشغيل وحدة التكسير الهيدروجيني رقم (214) بمصفاة ميناء عبدالله، وهي وحدة جديدة تتبع مشروع الوقود البيئي وتعمل على تكسير زيت الغاز الثقيل ثم تحويله إلى منتجات خفيفة عالية القيمة والجودة.

وقالت نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة (ميناء عبدالله) م.وضحة الخطيب إن الطاقة الإنتاجية للوحدة تبلغ 50 ألف برميل يوميا «وهي بذلك تعد ثاني أكبر وحدة من نوعها على مستوى الكويت».

وأضافت الخطيب أن تشغيل هذه الوحدة يعزز إنتاج الكيروسين عالي الجودة المستخدم كوقود للطائرات النفاثة والطائرات الأخرى وفي مختلف الصناعات الأخرى وإنتاج الديزل المطابق للمواصفات الأوروبية (Euro ـ 5/4) كمنتج نهائي، كما يسهم في إنتاج البنزين والغاز المسال.

م.وضحة الخطيب

واشادت بدور الكوادر الوطنية في المصفاة والتي تمكنت بنجاح من تشغيل هذه الوحدة في زمن قياسي، مشيرة إلى أن ذلك يعد خطوة مهمة على طريق التشغيل الكامل لمشروع الوقود البيئي. ولفتت إلى أن مشروع الوقود البيئي يترجم أحد أهداف استراتيجية مؤسسة البترول الكويتية 2040 الساعية إلى تعزيز النمو في قطاعي التكرير والتصنيع وتحديث مصافي النفط لإنتاج وقود نظيف يتوافق مع المعايير الأوروبية الأكثر تطورا.

تقرير الشال

توقعات بخفض التصنيف السيادي للكويت واستمرار النظرة المستقبلية السلبية

القرارات الخاطئة للإدارة العامة أخطر من «كورونا» وأزمة النفط

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن الصيغة التحذيرية لوكالة «موديز» للتصنيف الائتماني التي نشرت مؤخرا حول خفض التصنيف الائتماني للكويت أصبحت أقرب للتحقق نتيجة أحداث ما بعد صياغة التقرير، حيث إن التقرير يحمل تصنيفين، تصنيفا إيجابيا يتعلق بالسياسة النقدية، أو ما يقع تحت سلطة بنك الكويت المركزي ويشمل القطاع المصرفي، وتقريرا سلبيا متصل التدهور فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والمالية.

وتوقع «الشال» أن تجمع تقارير التصنيف الائتماني في المستقبل القريب على خفض التصنيف السيادي للدولة واستمرار النظرة المستقبلية السلبية، هذه المرة، ليس فقط لحراجة وضع السيولة، وإنما لانحسار كبير في كفاءة وصدقية إدارتها. ذلك إن تحقق، سوف تنعكس آثاره السلبية، ليس فقط على تكلفة الاقتراض السيادي، وإنما سيرفع تكلفته على مؤسسات القطاع الخاص، وسوف يؤثر سلبا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسلبا على تعاملات الكويت التجارية.

وقال التقرير لقد تكالبت على الكويت أزمة سوق النفط، وجائحة «كورونا»، ولكن، الأخطر من الاثنين، هو أن تتبنى إدارتها العامة السياسات والقرارات الخطأ، في ظروف حرجة، فالتداعيات في مثل تلك الظروف تصبح مضاعفة الأثر على أقل تقدير.

وأضاف التقرير ان أشد المخاطر الذي تهدد استمرار خفض التصنيف السيادي للكويت، تلك التي تتعلق بإدارة السيولة، أي السياسة المالية على المدى القصير، مشيرا إلى أن صياغة التقرير اكتملت قبل أسبوع من نشره على الأقل، أي أنه لا يشمل القرارات المالية التي اعتمدتها الحكومة منتصف الأسبوع قبل الفائت. وفي ظل وضع من حريق السيولة، لا يمكن لعاقل أن يتوقع أن تقوم الحكومة بهدر مليار دينار من أجل مكسب سياسي غير مستدام وغير مستحق، في وقت تقوم فيه بخرق كل القواعد المالية السليمة، حتى لا تعجز عن سداد الرواتب والأجور.

«غلوبل فاينانس»: ديون المؤسسات المالية الخليجية قفزت إلى 35,6 مليار دولار في 2020

أزمة السيولة بالكويت قد تقفز بالعجز ليتجاوز 30٪ من الناتج المحلي

محمود عيسى

قالت مجلة غلوبل فاينانس إن القيود المفروضة على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي تكبل حكوماتها وتحد من قدرتها على زيادة الإنفاق لتعزيز النمو، وبرغم وفرة احتياطيات رؤوس اموال الصناديق السيادية لدى الكويت وقطر والإمارات، إلا أنها تعاني ضعفا لدى كل من السعودية وسلطنة عمان.

وأشارت المجلة إلى أن أعباء الديون الحكومية السعودية والعمانية في الوقت الحاضر تزيد على الأصول السائلة لصناديقها السيادية وفقا لما نقلته الشركة عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني، أما البحرين فلا يمكنها الوصول إلى الأصول الحكومية السائلة التي يمكن استخدامها لتمويل العجز. ونقلت المجلة عن وكالة موديز قولها انها تقدر أن جميع دول مجلس التعاون قد تعاني عجزا ماليا في 2021 فيما تواجه الكويت أزمة سيولة قد ترفع العجز لديها ليتجاوز 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت أيضا إلى أن عبء خدمة الدين البحريني سيمتص أكثر من ربع الإيرادات الحكومية في حين بلغ الدين الحكومي 133٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

وأضافت ان كافة الحكومات الخليجية ستضطر لتقليص الإنفاق، وخفض أعداد العمالة في القطاع العام، وإعادة صياغة ميثاق اجتماعي سخي، مشيرة إلى أن معدل بطالة الشباب ارتفع بشكل مزمن تماما العام الماضي.

وحذرت المجلة من أن البطالة قد تهدد الاستقرار الإقليمي إذ لم يتم وضع الحلول المناسبة لها، لكن في حين يسهل الحديث عن وضع حد لإدمان المواطنين الخليجيين على الوظائف الحكومية ذات الأجر المرتفع والمغرية، فإن الفعل اصعب من ذلك بكثير في وقت قد تصل فيه نسبة فوارق الأجور بين القطاعين العام والخاص إلى 50٪. وباستثناء عمان وقطر والإمارات، فإن أجور القطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي تتجاوز 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة.

وأضافت المجلة أن الرواتب التي تتضخم الى حد كبير في دول الخليج ليست مرتبطة بتقديم خدمات أفضل، وللتدليل على ذلك استشهدت الشركة بما سبق ان ذكره صندوق النقد الدولي من أن جميع دول مجلس التعاون باستثناء الإمارات والسعودية عانت تدهورا في جودة الخدمات العامة على مدى السنوات الخمس الماضية على الرغم من زيادات الأجور الباهظة.

وختمت المجلة بالقول ان ديون المؤسسات المالية الخليجية بالعملة الصعبة ارتفعت إلى مستوى قياسي بلغ 35,6 مليار دولار في عام 2020 مقارنة مع 29,6 مليار دولار في عام 2019، ولاتزال البنوك الخليجية تتجنب المخاطرة، الأمر الذي قد يشكل عبئا على الانتعاش الاقتصادي في وقت لايزال فيه العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة يعاني من صعوبة الحصول على الائتمان.